

تراجع صادم في مشتركري نتفليكس الأميركيين

اشتداد المنافسة يهدد هيمنة الشركة على البث التلفزيوني التدفقي

فوجئت الأسواق المالية بصدمة كبيرة من إعلان شبكة نتفليكس عن بيانات محبطة تخالف جميع التوقعات، وتؤكد انقلاباً كبيراً في الإقبال على أكبر شركة عالمية للبث التلفزيوني، الأمر الذي دفع أسهمها إلى تسجيل خسائر كبيرة.

الولايات المتحدة خلال الربع الثاني من العام الحالي، إلا أن ذلك ضاعف من خيبة الأسواق، لأن الرقم يقارب نصف ما كانت توقعته الشركة.

ونقلت وكالة بلومبرغ عن المحلل الاقتصادي إيريك هاجستروم قوله إن "أصام نتفليكس طريق صعب، في ظل المنافسة التي تلوح في الأفق وغياب المحتوى الذي كان يحظى بشعبية كبيرة".

لكنه أشار إلى أن خطط الشركة لطرح عروض جديدة خلال الربع الثاني قد يساعد في إعادة جذب المشتركين السابقين.

وتعد نتائج الربع الثاني، التي أعلنتها الشركة في وقت متأخر من مساء الأربعاء، الأسوأ في تاريخ شبكة نتفليكس منذ عام 2011، عندما فصلت الشركة أنشطتها لإرسال الأقراص المدمجة عبر البريد عن أنشطة البث التلفزيوني التدفقي.

وكان ذلك التحول الاستراتيجي قبل 8 سنوات قد أدى إلى ارتفاع كبير في تكاليف اشتراكات الزبائن، وأدى إلى فقدان نتفليكس أكثر من 800 ألف مشترك في الولايات المتحدة، لكنه عاد وحقق لها الكثير من المكاسب مع تزايد شعبية البث التدفقي ونهاية حقبة الأقراص المدمجة مع تحسين نطاقات الإنترنت واكتفاء المشتركين بالبحث التدفقي.

وحاولت نتفليكس التقليل من هول صدمة نتائج الربع الثاني من العام، بالقول إن هذا التراجع في عدد المشتركين، هو لمرة واحدة فقط، ولا يمثل مشكلة طويلة الأجل بالنسبة للتوقعات المستقبلية.

وأشارت إلى أن الربع الثاني، عادة ما يكون الأضعف في كل عام، وأشارت إلى أنها لم تحقق النتائج المتوقعة

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

واشنطن - تصاعدت التكهينات بشأن الطريق الصعب الذي يواجهه شبكة نتفليكس، بعد إعلانها عن تراجع عدد المشتركين في خدماتها في الولايات المتحدة، أكبر أسواقها، في دليل على حدوث تحولات كبيرة في أولويات الزبائن. وتفاقت الصورة المشائمة، حين أظهرت بيانات الشركة تراجع النمو خارج الولايات المتحدة أيضاً، الأمر الذي يثير مخاوف من اشتداد منافسة الشركات الأخرى لهيمنة عملاق البث التلفزيوني.

وانحدرت أسهم الشبكة بنحو 11 بالمائة أمس قبل بدء التداول في الولايات المتحدة، وواصلت التحرك عند تلك المستويات، بعد إعلان الشركة عن خسارة 130 ألفاً من عملائها في الولايات المتحدة خلال الربع الثاني من العام الحالي.

130

ألف أميركي أوقفوا اشتراكاتهم في نتفليكس خلال الربع الثاني بسبب ارتفاع أسعارها

وأرجع محللون سبب ذلك إلى أسعار اشتراكات الشركة وضعف إنتاجها التلفزيوني الجديد، إضافة إلى تنامي قوة منافسيها وأسعارهم التفضيلية، وخاصة شركة ديزني، التي وضعت خدماتها بالاستحواذ على شركات أخرى.

ورغم أن نتفليكس أعلنت عن انضمام 2.8 مليون مشترك جديد خارج



عاصفة مؤقتة أم انحسار دائم لبريق نتفليكس

وخارجها، بعد استحواذها على عدد من الشركات.

كما تؤثر خدمة ديزني على نتفليكس وبقيّة المنافسين بسبب قرارها سحب حقوق بث جميع مسلسلاتها وبرامجها وأفلامها الكلاسيكية ذات الشعبية الواسعة، من جميع شركات البث التدفقي المنافسة، إضافة إلى أسعار ديزني المنافسة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة نتفليكس في شهر مارس الماضي إن نتفليكس لن تشارك في خدمة أبل. وأضاف أن "أبل شركة رائعة، لكننا نريد أن يشاهد الناس برامجنا على خدماتنا". كما يلوح بتهديد آخر لهيمنة نتفليكس من خطط شركة ديزني الواسعة داخل الولايات المتحدة

الطلب في مايو الماضي على هواتف آيفون وأجهزة أيباد باستخدام منصة أير بلاي، الأمر الذي قلص خيارات العملاء، وأثار تذمر الكثير منهم. كما تأخرت الشركة بإعلان شركة أبل عن خدمتها الجديد أبل تي.في، التي سوف تنافس نتفليكس مباشرة، وقد تؤدي إلى نزوح بعض مشتركها، خاصة في ظل عدم التعاون في بين الخدمات.

خلال ذلك الفصل السنوي في ثلاث من السنوات الأربع الماضية. وتشير توقعات نتفليكس إلى أنها تتطلع إلى إضافة 7 ملايين مشترك في أنحاء العالم خلال الربع الجاري، وتبرر ذلك بقرب عودة مسلسلات تلفزيونية ذات شعبية كبيرة. ويرى محللون أن تراجع النتائج ربما تآثر بتعطيل خدمة الفيديو حسب

عقارات لندن تنحدر مع اشتداد جدل البريكست

بيانات مايو تظهر تراجع الأسعار بأسرع وتيرة في 10 سنوات

بريطانيا تحرق في هاوية الركود

لندن - حذرت هيئة مالية حكومية من أن بريطانيا ستدخل دائرة الركود بسبب انخفاض الاستثمارات والفوضى التجارية وانخفاض قيمة العملة المحلية إذا غادرت دون اتفاق في نهاية أكتوبر المقبل.

وأوضح المكتب الحكومي المسؤول عن التوقعات الاقتصادية وتوقعات الموازنة "ستدخل المملكة المتحدة في ركود في الفصل الرابع من 2019 لمدة عام، كما سيتراجع إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 2.1 بالمائة" في حال الخروج من دون اتفاق ودون فترة انتقالية. كما توقع خبراء الهيئة في تقرير نشر أمس أن تتراجع قيمة الجنيه الإسترليني بحوالي 10 بالمائة على الفور، وفق هذا السيناريو.

ولم يستبعد المرشحان لتسلم منصب رئاسة الحكومة بوريس جونسون وجيريمي هانت فرضية خروج بلدهما من الاتحاد من دون اتفاق، ما سيؤدي إلى سيناريو هين حيث صندوق النقد الدولي، الأول سيناريو "لا اتفاق قاسياً" والثاني سيناريو "لا اتفاق ناعماً".

وتستند توقعات المكتب عن التوقعات الاقتصادية وتوقعات الموازنة إلى فرضية سيناريو "لا اتفاق ناعماً".

واستناداً إلى هذا السيناريو فإن الحكومة البريطانية ستفرض تعريفة مؤقتة تتيح إعفاء 87 بالمائة من المواد المستوردة من الضريبة لمدة عام، قبل الانتقال بعدها إلى النسب التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي "للدول ذات الأفضلية"، والتي تدور حول 4 بالمائة. أما الـ13 بالمائة من المواد المستوردة الباقية فستخضع على الفور لرسوم جمركية.

كما أن أسعار العقارات السكنية ستخفض بنحو 10 بالمائة بين مطلع العام الحالي ونهاية العام 2021.

وشهدت بعض الأحياء انخفاضات سنوية هائلة في الأسعار مثل منطقة المقل، ليتولى رئاسة الحكومة، في ظل إصراره على رفض استبعاد الانفصال دون اتفاق.

ويمكن أن يؤدي ذلك الاحتمال إلى موجة هروب واسعة للمصارف والمؤسسات المالية من حي المال في لندن، إذا فقدت جواز المرور إلى القطاع المالي في منطقة اليورو، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إخلاء مئات الآلاف من المساكن والعقارات في لندن.

وكانت أسعار العقارات في العاصمة البريطانية تسير في اتجاه واحد باتجاه الصعود على مدى عقود، بسبب جاذبيتها للاستثمارات العالمية، لكنها تبدو اليوم أمام مصير غامض.

وأشارت بيانات مكتب الإحصاءات الوطني إلى أن متوسط سعر الوحدة السكنية في لندن فقد نحو 21 ألف جنيه في العام المنتهي في مايو الماضي، وهو أكبر تراجع منذ الأزمة المالية العالمية.

وبذلك تسجل أسعار المنازل التراجع للشهر الخامس على التوالي بانخفاض نسبته 6.4 بالمائة عن أعلى مستوياتها المسجل في أغسطس عام 2017.

ويقول المراقبون إن تلك الأرقام لا تأخذ في الاعتبار، الانخفاض غير المباشر الذي يزيد على 20 بالمائة الناجم عن تراجع سعر صرف الجنيه الإسترليني بتلك النسبة منذ صدمة تصويت البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي في 23 يونيو 2016.

قال الخبراء إن الأرقام قد لا تعكس الصورة الشاملة، لأنها تمثل فقط البيانات المسجلة في السجل العقاري، والتي تعكس صفقات البيع التي تم الاتفاق عليها، والتي جرى معظمها تحت تأثير مخاض الخروج من الاتحاد الأوروبي، الذي زرع الثقة في سوق العقارات.

وقال جوناثان هوبر المسؤول التنفيذي في وكالة غارينغتون برويرتين للعقارات إن "هذا الانخفاض المؤلم في أسعار المنازل في لندن مجرد إشارة إلى ما حدث بالفعل بعد مايو والذي لم تظهره البيانات حتى الآن".

وأضاف أن مشتري العقارات مترددون وهم يراقبون إقبال الهبوط ويحاولون فرض شروط تعجيزية للحصول على خصومات إضافية على العقارات التي تم تخفيضها بالفعل.

ويرى الخبير هوراد آرثرش أن بريطانيا إذا خرجت من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق سواء في 31 أكتوبر أو بعد ذلك، فإن أسعار العقارات ستشهد انهياراً أكبر من كل ما حدث حتى الآن.

20

بالمئة خسائر إضافية غير مباشرة لأسعار العقارات بسبب تراجع الجنيه الإسترليني

وقال جوناثان هوبر المسؤول التنفيذي في وكالة غارينغتون برويرتين للعقارات إن "هذا الانخفاض المؤلم في أسعار المنازل في لندن مجرد إشارة إلى ما حدث بالفعل بعد مايو والذي لم تظهره البيانات حتى الآن".

وأضاف أن مشتري العقارات مترددون وهم يراقبون إقبال الهبوط ويحاولون فرض شروط تعجيزية للحصول على خصومات إضافية على العقارات التي تم تخفيضها بالفعل.

ويرى الخبير هوراد آرثرش أن بريطانيا إذا خرجت من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق سواء في 31 أكتوبر أو بعد ذلك، فإن أسعار العقارات ستشهد انهياراً أكبر من كل ما حدث حتى الآن.

أساس سنوي، وهو أكبر انخفاض منذ أغسطس عام 2009.

ويرى محللون أن تراجع أسعار العقارات في لندن أصبح يفوق نسبة التراجع في أنحاء البلاد مع اشتداد الجدل بشأن البريكست، لأن العاصمة يمكن أن تتلقى ضربة شديدة من حدوث انفصال عن الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

ويتصاعد الجدل بشأن ذلك الكابوس في ظل ترجيح فوز بوريس جونسون،

اتضحت ملامح الأزمات التي تنتظرها بريطانيا في المخاض العسير للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، بعد نشر بيانات حكومية تؤكد اندحار أسعار العقارات في لندن، المهدة بفقدان مئات آلاف الوظائف في حال حدوث طلاق أوروبي دون التوصل إلى اتفاق.

لندن - أظهرت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني اندحار أسعار المنازل في لندن في شهر مايو بأسرع وتيرة منذ 10 سنوات، إضافة إلى التراجع غير المباشر



مراقبة إقبال الهبوط